

## تقرير للمرصد الأوروبي ومتوسطي لحقوق الإنسان يشير إلى أن أعمال هدم ومصادرة الأراضي الفلسطينية ضمن مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي، تصاعدت بشكل كبير خلال سنة ٢٠١٥، وبداية سنة ٢٠١٦\*

### جنيف / غزة، حزيران (يونيو) ٢٠١٦. [مقتطفات من الملخص التنفيذي]

إلحاق الضرر بالمشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي في فلسطين خلال الهجمات والغارات الإسرائيلية ليست بالشئ الجديد. ولكن ازداد مؤخراً عدد مشاريع الاتحاد الأوروبي المدمرة أو المصادرة من قبل السلطات الإسرائيلية بشكل كبير بعد تحرك الاتحاد الأوروبي نحو وسم منتجات المستوطنات الإسرائيلية في نوفمبر [تشرين الثاني] من العام ٢٠١٥. وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠١٦، ارتفع عدد عمليات الهدم في الملكيات الخاصة والمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي إلى ١٦٥ عملية هدم شهرياً، مقارنة بمتوسط يُقدّر بنحو ٥٠ عملية شهرياً خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٢ - ٢٠١٥.

وكان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" قد وثّق ١٢٠ عملية هدم ضد المباني الممولة من الاتحاد الأوروبي في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري ٢٠١٦.

ويُقدّر المرصد الأوروبي ومتوسطي أنه منذ عام ٢٠٠١، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير ما يقارب ١٥٠ مشروعاً من المشاريع التطويرية، والتي تموّل كلياً أو جزئياً من قبل المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ما كبد الاتحاد الأوروبي خسارة مالية تُقدّر قيمتها بنحو ٥٨ مليون يورو من إجمالي قيمة الأضرار الكلية البالغة ٨٥ مليون يورو.

وتشير تقديرات المرصد الأوروبي ومتوسطي إلى أن القيمة الإجمالية لأموال المساعدات "المهدرة" للاتحاد الأوروبي في المشاريع التطويرية والإنسانية (منذ عام ٢٠٠١ وحتى أيار / مايو ٢٠١٦) قد بلغت نحو ٦٥ مليون يورو، خسرت منها ٢٣ مليون يورو في الهجوم الإسرائيلي على غزة صيف عام ٢٠١٤ وحده.

\* المصدر: المرصد الأوروبي ومتوسطي لحقوق الإنسان، في الرابط الإلكتروني التالي:  
[http://euromedmonitor.org/uploads/reports/SquanderedAid\\_Ar.pdf](http://euromedmonitor.org/uploads/reports/SquanderedAid_Ar.pdf)

[.....]

تُعتبر المفوضية الأوروبية الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وهي عضو في اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، والتي شكّلت بهدف التوسط في إجراء مفاوضات السلام ودعم التنمية الاقتصادية الفلسطينية وبناء مؤسسات تمهيداً لإقامة دولة فلسطينية. ويُعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر جهة مانحة للفلسطينيين، فضلاً عن أنه أكبر داعم مالي للاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). إلى جانب ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يُعتبر الجهة المانحة الرئيسية في فلسطين للمشاريع التطويرية برعاية البنك الدولي، كما أنه وفّر أكثر من ٥,٦ مليارات يورو من المساعدات للسلطة الفلسطينية منذ عام ١٩٩٤.

[.....]

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، قامت إسرائيل بهدم نحو ٧٩ منشأة من المنشآت الممولة من الاتحاد الأوروبي في المنطقة (ج) في الضفة الغربية ومنطقة القدس في عام ٢٠١٢ فقط، وتم تدمير أكثر من ٥٤ منشأة في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٣. ثم جاء عام ٢٠١٤ والهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي ازدادت فيه عمليات الهدم الجماعية في القطاع، وهو ما تسبّب بالضرر أو التدمير لعدد من المنشآت المدعومة من الاتحاد الأوروبي. وكانت ٨٣ مدرسة من المدارس التابعة للأونروا من بين المباني المتضررة.

في العام التالي، ٢٠١٥، أعادت إسرائيل تركيزها على الضفة الغربية، وقامت بتدمير ١٠٨ منازل سكنية في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، كما شملت عمليات التدمير متاجر ومحال تجارية أخرى. ففي أسبوع واحد فقط في آب / أغسطس ٢٠١٥، دمرت إسرائيل ٦٣ منزلاً، تاركة ١٣٢ فلسطينياً دون مأوى. ووفقاً للجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت (ICAHN)، فإن هذا قد رفع عدد من المباني المدمرة بين عامي ١٩٦٧ و٢٠١٥ إلى ٤٨,٤٨٨ مبنى.

خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠١٦، وصل عدد عمليات الهدم الإسرائيلية إلى حد غير مسبوق، حيث قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير عدد أكبر من المنازل والبنى التحتية التي أنشئت بدعم أوروبي في الضفة الغربية، حيث تجاوز عدد عمليات الهدم خلال ثلاثة أشهر عددها في عام ٢٠١٦ بأكمله، لتصل إلى أكثر من ١٢٠ عملية هدم لمبانٍ أنشئت بدعم من دول الاتحاد الأوروبي.